اثر العولمة على سيادة الدولة

The impact of globalization on state sovereignty

اسم الباحث: سامي الصادق خشخوشة

استاذ محاضر، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

المستخلص

ركزت الدراسة على بيان أن مزاعم انحسار "أو تأكل" سيادة الدولة الوطنية، والى بيان الدور الذي تلعبه العولمة من خلال تأثيرها على الثقافة والسياسة والاقتصاد ومحاولة الباحث في تقديم توصيات من شأنها معالجة أو الحد من مخاطر وتحديات العولمة. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج وهي عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين. أي الأسواق المالية، والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود، وإن العولمة بإشكالها ومظاهرها المختلفة تؤدي إلى الحد من سلطة الدولة وهشاشتها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة وخاصة الاقتصاد، وظهور مؤسسات اقتصادية كونية تحل محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والسماح للشركات متعددة الجنسيات في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثماراته من مفاهيم وفلسفات تغاير الهوية الوطنية للدولة، و انتشار القيم والأفكار الليبرالية التحررية التي تختلف عن أخلاقنا وقيمنا وعقيدتنا الإسلامية، التي تعد حراستها إحدى وظائف الدول الإسلامية الرئيسية، واوصت الدراسة الى التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس ودعم الخصوصية الثقافة لكل شعب في نفوسهم وعقولهم، وإيجاد الحصانة الثقافية التي تحول دون تأثير مختلف الآليات الحديثة التي تستخدمها الدول المهيمنة

لمحو الهويات الثقافية المخالفة للثقافة الغربية. وتعزيز مكانة اللغة العربية في نفوس أبناء الأمة، إذ تعد اللغة العربية من العناصر الأساسية في استمرارية الثقافة العربية؛ لأنها مستودع تراث أمتنا العربية الإسلامية بما تحمله في طياتها من خبرات وفكر ومضامين.

المقدمة

السيادة هي الخاصية الرئيسية المميزة للدولة باعتبارها السلطة العليا على المستوى المحلي أو الاقليمي، أو في أطار علاقاته، وتعتبر أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسته معظم المنظمات الدولية، فبدونها لا يمكن الحديث على وجود قانوني وفعلي للدولة، إلا أن مفهوم السيادة في الوقت الراهن تعرض لهزات عديدة، كونها عرفت العديد من التحديات على صعيد العديد من القطاعات سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي، سواء ارادت الدول ذلك أم أبت، وبات القانون الدولي فوق القانون المحلي والوطني، وقد أدت التحولات الكبرى والأحداث الدولية على امتداد التاريخ وإلى اليوم إلى حدوث تغيرات جوهرية في النظام الدولي، اسهمت بشكل كبير في بروز مفاهيم للنظام العالمي لم تكن معهودة تنتهك سيادة الدولة، وتدعو بوضوح الى مفاهيم أحدثت ثورة على المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة في العالم بشكل عام وفي المنطقة العربية على وجه التحديد، وخاصة بعدما اصطلح على تسميته بـ(ثورات الربيع العربي)، الأمر الذي يجعل سيادة الدولة في المنطقة العربية محل تساؤل، خاصة بعد الزيارة المفرطة والمستمرة لمطالب التدخل الخارجي من قبل النظام العالمي ومكوناته سواء كانت دولا أم منظمات، من قبيل مجلس الأمن الدولي وقوى دولية كالحلف الاطلسي (يوسف، 2017).

مشكلة الدراسة

ونتيجة للتطورات الهائلة التي شهدها العالم، منذ منتصف القرن العشرين، خاصة في ظل موجات العولمة التي تجلت بشكل واضح في ثورة المعلومات والاتصالات، وتزايد الترابط والتداخل بين دول العالم على المستوى الاقتصادي والسياسي، والثقافي، والإعلامي، والتكنولوجي .إلخ، وتنامى أدوار كل من الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات والتكتلات الدولية الحكومية، والاتحادات والجمعيات غير الحكومية، والتي تشكل ما بات يعرف بـ(المجتمع المدني العالمي)، وتصاعد ظاهرة الفاعلين الدوليين المسلحين من غير الدول، وكثرة المشكلات والقضايا العالمية التي تلقى بتأثيراته على مختلف دول العالم، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والأمراض الفتاكة، والهجرة غير الشرعية، وغيرها، نتيجة لكل ذلك وغيره أصبحت هناك تحديات جديدة تفرض نفسها على الدولة الوطنية وسيادتها من أعلى، حيث لم تعد الحدود الجغرافية مانعة، كما كان الحال في عصور سابقة، وبدأت تتآكل – بشكل متسارع – الخطوط الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، الأمر الذي أسهم في رواج مقولة " عالم بلا حدود"

ومن هنا تظهر **مشكلة الدراسة:** وموضوع الدراسة: (ما هو مستقبل السيادة الوطنية في ظل العولمة).

وتهدف هذه الدراسة: الى بيان أن مزاعم انحسار " أو تأكل " سيادة الدولة الوطنية والى بيان الدور الذي تلعبه العولمة من خلال تأثيرها على الثقافة والسياسة والاقتصاد ومحاولة الباحث في تقديم توصيات من شأنها معالجة أو الحد من مخاطر وتحديات العولمة.

فقد قسم هذا البحث الى ثلاثة مباحث حيث تكون من (المبحث الأول تناول العولمة، والمبحث الثاني تناول مفهوم سيادة الدولة، أما المبحث الثالث فتناول أثر العولمة على سيادة الدولة، حيث تفرعت منه ثلاثة محاور ,

شملت المحور الأول الأثار الاقتصادية للعولمة على سيادة الدولة، والمحور الثاني شمل أثر العولمة على ثقافة الدول, والمحور الثالث شمل أثر العولمة على سياسة الدول).

المبحث الأول: العولمة (globalization)

مقدمة

العولمة هي مصطلح يشير بالمعنى الحرفي له الى تلك العملية التي يتم فيها تحويل الظواهر المحلية أو الاقليمية الى ظواهر عالمية. ويمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسالة معقدة نظرا إلى تعدد تعاريفها، والتي تتأثر اساسا بإنجازات الباحثين الايدلوجية، وإنجازاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا , فالعولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربة عن حدوده لعولمة الأخر، وقد عبر البعض عنها أنها الاتجاه الى وجود منظومة أو مجموعة من الأنظمة والمعايير المتكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تكون صالحة لجميع البشر ويمكن، أن تسود قريبا حياة الناس على اختلاف أقاليمهم وقومياتهم وأعرافهم (ابراهيم، 2016).

اولًا –مفهوم العولمة

تباينت تعريفات الباحثين لهذه الظاهرة اعتمادا على خلفياتهم والزاوية التي انطلقوا منها، وفيما يلي يجدر الإشارة إلى أهم التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم العولمة.

جدول رقم (1)

رقم	الباحث والسنة	التعريف
1	Andrews 1994	عرفها على أنها وليدة التقنية وممارسة الشركات المالية الكبرى لنشاطاتها خارج حدود دولها , والعولمة صفة بنوية للاقتصاد السياسي العالمي.
2	Giddeens 1994	إن العولمة تساهم في تحليل الرباط العاطفي بين الفرد والدولة، بالإضافة الى تحلل مفهوم المسافة والزمن، حيث يقيم الفرد علاقات متجاوزة للحدود التي حوله.
3	Scholte 1995	هي المصطلحات المحددة للوعي الاجتماعي في أواخر القرن العشرين وهي ليست مترادفة للتدويل، وخلافا للجغرافية الدولية فإن القضاء الكوني عالم لا تشكل الحواجز الحدودية أمامه أي عائق وتقطع فيه المسافة في زمن لا يكاد يذكر.
4	Callinicos 2002	يرى أن العولمة دعوة لتشكيل اقتصاد عالمي جديد بفضل مساندة ثورة المعلومات والاتصالات، التي جعلت من الليبرالية الجديدة غطاء فكري للعولمة الاقتصادية ويضيف أن العولمة الاقتصادية لم تقض على الدولة تماما ولكنها حجمت من قدرتها على المناورة بالمقارنة، مع ما كانت عليه أواسط القرن العشرين.
5	عقيل 2011	السمة الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي , الذي يقوم فكره بتجاوز الحدود والمسافة والمكان نتيجة تحرير التجارة العالمية وتعميق الثورة التكنلوجية ورفع القيود عن حركة تدفقات رؤوس الاموال والعلاقات الاقتصادية الدولية المفتوحة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات

من خلال التعاريف أعلاه يستطيع الباحث تعريف العولمة بأنها ظاهرة عالميّة تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات الماليّة، والتجاريّة، والاقتصاديّة وغيرها، كما تساهم العولمة في الربط بين القطاعات المحليّة والعالميّة؛ من خلال تعزيز انتقال الخدمات، والسلع، ورؤوس الأموال.

ثانيًا –انواع العولمة

يمكن تحديد العناصر الأساسية لظاهرة العولمة في عصرنا الراهن الى ثلاثة مستويات وهي (السياسة والاقتصاد والثقافة):

(1) العولمة السياسية Political globalization**:** تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد الى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى الى تحقيق مزيد من الاندماج والتداخل والتعاون الدولي، مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العلمية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينتج عنه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة .

حيث إن العولمة في بعدها السياسي تؤكد على ضرورة تبني شعوب العالم أجمع النموذج الليبرالي، والذي يقوم على أساس فكرة التعددية وحرية اختيار السلطة وغيرها من المبادئ والقيم الليبرالية، والتي يرتبط بها النظام السياسي العالمي الذي تفرضه العولمة.

(2) عولمة الاقتصاد Globalization of the economy: وتعني نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد كالحرية الاقتصادية وفتح الاسواق، وتترك الاسعار للعرض والطلب وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط الاقتصاد والدول النامية بالاقتصاد العالمي، بحيث يصبح العالم مقسم الى قسمين لا ثالث لهما، قسم ينتج ويطور ويبدع ويصدر وهو الدول الغربية، وقسم يستورد ويستهلك فقط وهو الدول النامية, وهذا هو المغزى الاستعمار الاقتصادي قديما وحديثا والمتمثل بامتصاص خيرات الشعوب الضعيفة وجعلها تابعة دائما للدول للصناعات الغربية .

(3) عولمة الثقافة Globalization of culture: وتتجلى عولمة الثقافة في صياغة ثقافة عالمية مندمجة لها قيمها ومعايرها؛ لضبط سلوك الأفراد والشعوب والدول، وبالتالي فإن هدف العولمة الثقافية هو ليس خلق ثقافة عالمية واحدة بل هو خلق عالم بلا حدود ثقافية، لكن من الملاحظ أن الثقافات الوطنية اصبحت تنصهر في ثقافة العولمة، بهدف ترسيخ نمط ثقافي مُعولم وهو (النمط الغربي). (ابراهيم، 2016)

المبحث الثاني: سيادة الدولة (State sovereignty)

تمهيد

عرفت السيادة منذ القدم , وقد مورست في الحضارات البابلية والمصرية والصينية، وكذلك عند الرومان واليونان وقبل الإسلام وفي الشريعة الإسلامية، غير أنها لم تكن معروفة كما هي في الوقت الحاضر بهذا المسمى وهذه الصفات والخصائص، وتعتبر سيادة الدولة من أهم خصائص الدولة والعنصر المميز لها عن غيرها من الجماعات البشرية المنظمة.

وظهرت السيادة كفكرة حديثة استمدت وجودها من وجود الدولة ذاتها. كما أنها ليست شكلية تتبناها الدولة بل هي مبدأ يعكس المظاهر الحقيقية للدولة في علاقاتها الداخلية والخارجية على حد سواء، وقد لعبت السيادة دورا بارزا في الوسائل السليمة للمنازعات الدولية بأنواعها الدبلوماسية والسياسية والتسوية القضائية من حيث نشأتها وتطورها، حيث أن الدول ذات السيادة هي أوجدت الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، ومصير السيادة الوطنية بعد التحولات الكبيرة التي شهدها المجتمع الدولي وأثر ذلك على الوسائل السلمية للمنازعات الدولية، حيث إن الدول تجد أن القضاء الدولي يشكل قيد على حريتها وانتقاصا لسيادتها (الاسدي، 2014).

اولا –مفهوم السيادة

لإيضاح معنى السيادة سوف نتناوله لغة ومن ثم اصطلاحا.

1. السيادة لغة: تدل على سمو المقام والمرتبة.
2. السيادة اصطلاح: هي السلطة الدائمة والمطلقة للملك على المواطنين والرعايا التي لا تخضع للقوانين والتي لا يقيدها شيء سوى الله والقانون الطبيعي (الاسدي، 2014).

اما السيادة في الدولة الاشتراكية فهي الشكل القانوني والسياسي لقيادة المجتمع من قبل الطبقة العاملة (الاسدي، 2014).

ثانيا –خصائص السيادة

1- أن السيادة واحدة في الدولة: اذ لا توجد في الدولة الواحدة أكثر من سيادة واحدة , ويقصد بذلك أنه لا يمكن فرض أيه التزامات عليها من قبل إرادة أخرى غير إرادة الدولة نفسها، وهذا ما يطلق عليه وحدة السيادة (بشير، 2006).

2- أن السيادة شاملة ومجردة: ويقصد بشمولية السيادة أنها تشمل جميع مكونات الدولة بحيث تسيطر الحكومة على الإقليم وعلى جميع المواطنين داخل الدولة، وكذلك المقيمين على أراضيها ولو كانوا من الأجانب، باستثناء المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية، فإذا كانت الدولة لا تمارس السيادة في جميع عناصر الدولة، فإن الدولة تكون ناقصة السيادة، أما التجريد فذلك يعني أنها مجردة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة في الدولة، ولا تنتهي بتركهم السلطة أو بسقوطهم (ابراهيم، 2006).

3- السيادة غير قابلة للتملك بمضي الوقت: ويعني هذا أنه إذا استطاعت إحدى الشخصيات أو هيئة من الهيئات أن تفرض سلطاتها مدة من الزمن مهما طالت. فإنها لا تستطيع أن تدعي شرعية سيادتها، فمغتصب السيادة يبقى دائما مغتصبا. (ابراهيم، 2006)

4- السيادة غير قابلة للتنازل: إذا قامت دولة بتنازل لدولة أخرى بأن تمارس حقوق السيادة على جزء من إقليمها. أو شعبها أو قبلت بتطبيق قوانين تلك الدولة في إقليمها وعلى شعبها أو جزء منه فأننا نكون أمام دولة ناقصة السيادة. (الفتلاوي، 2007)

5- عدم قابلية سيادة الدولة للتجزئة: وهذا يعني أنه مهما كان التنظيم الدستوري أو الإداري لهذه الدولة فلا مجال لغير سلطة عليها واحدة. بغض النظر عن كون هذه الدولة موحدة أو اتحادية أو لا مركزية أو مركزية الإدارة. فإنها على كل حالة ذات سيادة موحدة. (محمد، 2006)

ثالثا –انواع السيادة

وتقسم السيادة الى عدة أنواع تبعا للزاوية التي ينظر إليها.

1. السيادة الداخلية والخارجية Internal and external sovereignty: وتعني السيادة الداخلية بأن الدولة حرة في التصرف بشؤونها الداخلية كأصل عام، وحقها في تشريع القوانين وسن الأنظمة، فهي لا تخضع لسلطة أي دولة. أما السيادة الخارجية فتهني قيام الدولة بإدارة علاقاتها الخارجية بدون أن تخضع في ذلك لأي سلطة عليا , غير أن حريتها في المجال الخارجي مقيد بقواعد القانون الدولي وبما تعقده من معاهدات واتفاقيات.(بشير، 2006).
2. السيادة الشخصية والاقليمية Personal and regional sovereignty: وهذا التقسيم في الاساس قائم على أركان الدولة الثلاثة (الشعب – الاقليم – السلطة)، فاذا ما جرى تحديدها على أساس عنصر الشعب فتكون السيادة شخصية، وتكون السيادة اقليمية إذا ما جرى تحديدها على أساس عنصر الإقليم، والسيادة بهذا المعنى تعني امتداد سلطات الدولة على كل من يعيش على إقليمها ولو كان حاملا لجنسية دولة أخرى، باستثناء المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية. (الشكري، 2004)
3. السيادة القانونية والسياسية Legal and political sovereignty: تعني السيادة القانونية، حرية الدولة بتشريع القوانين وتعديلها والغائها، على اختلاف السلطة المكلفة بمهمة التشريع، أما السيادة السياسية. فتعني سيادة أولئك الذين لديهم حق الانتخاب والتصويت. ويتحدد حجم أعضائها بمدى إطلاق وتقييد حق الانتخاب، فيضيق حجمهم إذا ما أخذت الدولة بالاقتراع المقيد. ويتسع حجمهم إذا ما أخذت الدولة بالاقتراع العام. (الشكري،2004).

4. السيادة التامة الناقصة Full and incomplete sovereignty: الدولة تامة السيادة. هي التي تستقل في شؤونها الداخلية والخارجية ولا تخضع إلى رقابة أو هيمنة من هيئة او دولة اخرة.

وهذا لا يعني أن تكون الدولة مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية. بل إنها مقيدة بالقانون الدولي العام وما يفرضه من قيود على حريتها في التصرف (الذرب، 2006).

أما الدولة ناقصة السيادة. فهي الدولة التي تخضع أو تتبع غيرها من الدول أو الهيئات الدولية في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وقد عرف القانون الدولي عدة أنواع من الدول ناقصة السيادة كالدول التابعة والدول المحمية، والدول الموضوعة تحت الانتداب، والدول الموضوعة تحت الوصاية، والدول الموضوعة في حالة حياد دائم. (العطية، 2006).

المبحث الثالث: أثر العولمة على السيادة الوطنية

The impact of globalization on national sovereignty

وسوف يقوم الباحث بتناولها من ثلاثة محاور وهي (المحور الاقتصادي، والمحور الثقافي، والمحور السياسي)

المحور الأول: الاثار الاقتصادية للعولمة على سيادة الدولة

يسعى النظام العالمي الجديد الى التأكيد على الكونية الاقتصادية المتجلية في وحدة الأسواق العالمية في مجال التجارة واقتصاد السوق، والتي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، وكذلك منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات، وإذا كانت نوايا المؤسسات الاقتصادية عند إنشاؤها تبدو حسنة، فإن تحليلا دقيقا للدور الذي أصبحت تلعبه هذه المؤسسات في ظل العولمة، خاصة في ثوبها الجديد الذي أصبح يكتسي حلة أمريكية خالصة،

في إطار الليبرالية الجديدة، المؤسسة على الهيمنة الأمريكية وما ترتب عليه من ظهور العولمة الليبرالية الجديدة، يكشف حقيقة الانحراف الخطير الذي عرفه نشاط وممارسات هذه المؤسسات الاقتصادية، والتي أصبحت تنتهج اللاعدالة واللامساواة، اللذان يعتبران من أهم ركائز الديمقراطية. والأمر نفسه ينطبق على الشركات متعددة الجنسيات، والتي تعتبر من أهم محركات العولمة الاقتصادية، والتي لا ينكر أحد الدور الضاغط الذي اصبحت تمارسه على الدول المستضيفة لها. (خضر، 2006).

اولا –أثر الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدولة: حوكمة الشركات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم المظاهر التي ميزت عصر العولمة، حيث ازدهرت وداع صيتها في ظل ما رافق العولمة من تطور تكنولوجي ساعد على انتشارها (الشركات) ، وتفاقمت أرباحها، وزاد وزنها المؤثر اقتصاديا، لتصبح عنصرًا فاعلا في الاقتصاد الدولي، وأصبحت من الجماعات الاقتصادية الضاغطة، تضاهي في ضغطها وتأثيرها على الدول ضغط المؤسسات المالية والاقتصادية.

(1) الأرباح والانتشار الجغرافي :عوامل الضغط والتأثير:

إن الأرباح الكبيرة المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وانتشارها الجغرافي الواسع، وتغلغلها داخل الدول، قد أثر على الاقتصاديات الداخلية للدول المستقبلة لهذه الشركات، ونتج عن ذلك تأثر الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، حيث أصبحت تساهم بشكل فعلي في رسم خريطة الاقتصاد الداخلي للدول، ووضع القرارات السياسية، مما يشير إلى المساس بسيادة الدولة التي تستلزم (السيادة)الحرية في الخيارات واتخاذ القرارات، والتخلص من كل القيود والمكبلات، فالشركات الأخطبوط إذن، هي طريق آخر للاستعمار، يختلف عن الطرق التقليدية في كونه استعمار غير مباشر،

يدخل حدود الدولة برضاها، ودون مقاومة، بذلك فإن الإمبريالية في ظل المستجدات والتطورات الدولية الحديثة. لم تعد تعني تلك العلاقة الخطيرة بين دولة مستعمِرة، وأخرى، بل إن هذا المعنى(الإمبريالية) امتدَّ ليشمل النظام الاقتصادي القائم على الرأسمالية، وما يتضمنه من علاقات بين الدول والمنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية. لقد أصبحت الدولة تختار نظامها الاقتصادي وفقا لما هو معمول به على المستوى الدولي، وليس وفقًا لاختيارها، وقناعتها. (حجازي، 2005).

(2) تعدد النشاط :إحكام القبضة على اقتصاديات الدول:

لقد بات مؤكدا أنه من غير الممكن تجاهل التأثيرات السياسية للشركات العابرة للقارات، حيث إن نشاطها في الأصل هو نشاط اقتصادي، هي شركات تابعة لدول اقتصادية كبرى، وتمارس نشاطها على أقاليم عدّة من العالم، فالأكيد هو أن الدول الصناعية الكبرى ستعمل على حماية هذه الشركات، وسيترتب عن ذلك تدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة للشركات الأجنبية، وهو تدخل يفضي إلى المساس بسيادة الدولة، وبالتالي بكيانها؛ لأن كيان الدولة وديمومتها مقترن بسيادتها، بذلك فقد أصبحت هذه الشركات العملاقة تشكل خطرا على وجود الدولة، خاصة وأنها أصبحت توظف لممارسة تأثيرات اقتصادية وسياسية، وحتى عسكرية، ومن أبرز مظاهر الدور السياسي والعسكري الذي أصبحت تلعبه هذه الشركات، نجد أنها أصبحت تدعم الحكومات التي توفر لها الظروف المناسبة لممارسة نشاطها وزيادة أرباحها في دول أمريكا اللاتينية وافريقيا، وفي مقابل ذلك فإنها تسعى إلى الإطاحة بالحكومات والقيادات التي تضر بمصالحها، وقد تصل درجة التدخل إلى حدِّ تدبير الانقلابات العسكرية، ودعم المعارضة، واختيار القادة، واستمرار الحكومات، حيث إن بعض الحكومات العربية مثلا

حافظت على بقائها في الحكم، ليس بشرعية شعبية، ولكن بدعم في مجال الأسلحة والنفط من الشركات العالمية الكبرى. (الخزرجي والمشهداني، 2004).

كما أن الإغراءات التي أصبحت تقدمها الشركات متعددة الجنسيات جعلت الدولة تنسحب، فاسحة المجال لهذه الشركات التي تقدم منتجات استهلاكية، وخدمات وتعليم، وغيرها، لذلك يرى البعض أنه من أبرز المظاهر السياسية للعولمة تأثيراتها على مبدأ السيادة الوطنية، حيث ترتّب على العولمة التقليل من اختصاصات الدولة القومية، فإلى جانب الدولة أصبحت هناك كيانات دولية لها دور كبير يتجاوز أحيانا دور الدولة مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات. (اسماعيل، 2008).

إن التواجد الأجنبي داخل حدود الدول خاصة العربية منها والاسلامية أصبح يعرض فكرا عقائديا بعيدا عن معتقدات الشعوب المسلمة، فأضحت هذه الشركات شبحا مخيفا، يكاد يرمي بالدولة إلى خارج الحدود، ليستقر هو في الداخل، ويزداد خطى هذا الشبح عندما تتكاثف هذه الشركات، وتندمج وتتكتل، مشكلة وحدة مضاعفة القوة، فتكون بذلك (الشركات) أداة العولمة للقفز فوق الدولة، وحملها على تغيير سياستها، وتقديم جملة من التسهيلات الضريبية والإعفاءات، والدعم المالي لمصلحة هذه الشركات التي أصبحت تشكل قوة خارجة عن البرلمان والحكومة. (ابو سعدة، 2011)

ثانيا –أثر المؤسسات الاقتصادية الدولية على السيادة:

يقصد بالمؤسسات الاقتصادية الدولية كلّ من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وقد أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورا مهما في

توجيه الاقتصاد الدولي، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتّسم بالهيمنة الأمريكية.

(1) تأثيرات المؤسسات المالية الدولية على السيادة:

لقد أصبحت المؤسسات المالية تمثل أدوات فعالّة لتجسيد أسس العولمة المتوحشة، حيث أصبحت علاقة هذه المؤسسات بدول العالم الثالث مثلا تثير جدلا كبيرا، بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والعمل على نشر الايديولوجية الليبيرالية دون الالتفات إلى خصوصية كل دولة. (خير الدين، 2005)

إذ أن البنك الدولي استغل الظروف الصعبة التي عانت منها الدول النامية خلال السبعينات، ليقدم قروضا مشروطة بتنفيذ برامج التكيّف الهيكلي، ليلعب بذلك البنك دور المدافع عن النظام الرأسمالي، حيث تهدف جميع أنشطته إلى تسهيل تغلغل رأس المال الأجنبي داخل البلدان النامية، واستغلال مواردها وفتح أسواقها، كما يمارس تأثيرات على السياسات والتوجهات العامة لهذه الدول، إمّا بمنح قروض مقيدة بقروض ضمنية أو صريحة، أو الامتناع عن منح القروض للدول التي لا تستجيب لإملاءات البنك، والتي هي في الواقع إملاءات الدول الصناعية التي تتحكم فيه، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. (مصطفى، 2013)

لقد أصبح البنك الدولي يساهم بقسط كبيير في تجسيد إرادة وسيطرة أمريكا، خاصة على دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية التي تملك ثروات لا تحسن استغلالها، فتلجأ إلى الاستعانة باليد العاملة والخبرات الأجنبية، الأمر الذي يكلفها انفاقا هائلا، يثقل كاهل ميزانيتها، كما تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتغطية نفقاتها، وإنجاز المشاريع الكبرى، فتقع بذلك في فخّ المديونية، الذي أصبحت المؤسسات المالية الدولية تتخذه

كوسيلة للضغط على الدول المستضعفة وحملها على اعتماد النظام الرأسمالي، وتغيير ايديولوجيتها، وتنفيذ تعليمات وتوصيات البنك الدولي، وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية وفق عقد إذعان، تغيب فيه إرادة كل الدول النامية، وغالبا ما تهدف سياسات المؤسسات المالية إلى إنهاء التأميم، وبيع المؤسسات المملوكة للقطاع العام مثل مؤسسات الماء والكهرباء ومنابع النفط والمطارات، وسكك الحديد والاتصالات وغيرها (الخزرجي والمشهداني، 2004)، فهي سياسة تهدف إلى خصخصة القطاع العام، وإبعاد الدولة وفسح المجال لقطاعٍ خاص مدعومٍ من طرف المؤسسات الاقتصادية الدولية، فيبرز بذلك دور هذه المؤسسات، الهادف إلى إنهاء دور الدولة، وإلغاء سيادتها، لتحل محلها السيادة العالمية.

(2) ضغوط منظمة التجارة العالمية:

إن الدولة التي ترغب في الاستفادة من المزايا التي تقدّمها منظمة التجارة العالمية، ملزمة بتغيير نهجها الاقتصادي إلى الرأسمالية، وهي بذلك تقدم تنازلا خطيرًا، يبرز خطورة الضغط الذي تمارسه المنظمة على الدول المنضمّة أو الراغبة في الانضمام إليها، فالدولة ملزمة بتغيير سياستها، وإعادة هيكلة اقتصادها وفقا للمقاييس والمعايير التي تحدّدها المنظمة، ولا فرق في ذلك بين الدول النامية أو المتقدمة، حيث يستوجب الانضمام إلى المنظمة إجراء العديد من المفاوضات، والتي تتمحور أساسا حول تكييف القوانين والقرارات الداخلية للدول، مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فالدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة ملزمة بإلغاء، أو تعديل قوانينها، وقراراتها غير المنسجمة مع مبادئ المنظمة. أن قيام الدولة بتغيير قوانينها وقراراتها على هذا النّحو يؤّثر في سيادتها الوطنية، ويجعلها خاضعة لإرادة غير إرادتها، الأمر الذي يعتبر تدخّلا في شؤونها الداخلية، حيث إنه من المعلوم

أنّ وضع القانون يعدّ عملا من أعمال السيادة، فإذا كانت الدولة مضغوطة في وضع قوانينها، وملزمة بالتقيّد بقواعد منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك يدل على المساس بسيادتها. (ابن مفورة، 2017)

المحور الثاني: اثر العولمة على ثقافة الدول

اولا –اقصاء الدين The elimination of religion

لعل من أبرز التحدي الثقافي للعولمة موقفها السلبي من الدين وتهميش دوره في الحياة، واقامة نظم المجتمع الإنساني بمعزل عن الدين وتوجيهاته الشاملة لكل جوانب الحياة، وقد مارس أعداء الإسلام هذه السياسة منذ أمد طويل تحت ما عرف بالغزو الفكري، وأعادوا التركيز على ذلك اليوم من خلال ما يسمى بالعولمة: فالعولمة نتاج شعوب علمانية اقامت معظم شئونها بعيدا عن مفاهيم أي دين، وبما أن العولمة تعمم معطيات ثقافية دنيوية ومادية بحتة دون أي اهتمام بمدى انسجام تلك المعطيات مع الإيمان بأنه واليوم الأخر، فإنه يمكن القول، أن العولمة تتنفس في محيط علماني، وتنشر الفكر العلماني، وتؤسس للأرضيات وخلفيات علمانية، وهذا يشكل تحديا من أكبر التحديات لأمة الإسلام. (بأية، 2016)

1. إثارة الفتن والخلافات المذهبية بين المسلمين، وإثارة النزعات الطائفية لإضعاف كيان هذه المجتمعات والسيطرة عليها.
2. محاربة الدعوة الى تطبيق الشريعة الإسلامية، في المجتمعات المسلمة والزعم بمعارضتها لحقوق الإنسان، وعدم صلاحيتها للإنسان المعاصر.
3. فالعولمة تطمح الى إذابة الفوارق بين الشعوب، إلغاء الخصوصيات الثقافية وتوحيد الأذواق والأعراف والرغبات؛ لتحقيق مصالح اقتصادية للمستفيدين من تيار العولمة الجارف.
4. نشر الكفر والالحاد في بلاد المسلمين. (ليلية، 2006)

ثانيا –تسليع الثقافة The commodification of culture

يذهب بعض العلماء في تعريفهم للعولمة بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجا اجتماعيا قد أصبحت جزءا من العملية الاقتصادية التجارية الجديدة كغيرها من السلع والمنتجات المادية، إذ تحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق في السوق العالمية، وتخضع لنفس الإجراءات والأحكام المفروضة على سواها من السلع المادية، غير أن مجال المنافسة في تسويق هذه السلعة أصبح محدودا للغاية وغير متاح إلا للقوى الرئيسية المسيطرة على تكنلوجيا صناعة المعلومات وتشكيل العقول، الامر الذي يشير إلى أن التبادل الثقافي العالمي الجاري حاليا هو تبادل غير متكافئ، يتغذى من التفاوت من ميزان القوى الثقافية على الصعيد العالمي بين ثقافات مسلحة بالتكنلوجيا الاتصالية والمعلوماتية، وبين ثقافات مجردة من أيه حماية تكنلوجية أو تشريعية، مما يحول دون خلق التفاعل المنتظر بين الثقافات والمجتمعات، وهنا يبرز الوجه الحقيقي لما يسمى بثقافة العولمة التي تعني في جوهرها سيطرة الثقافة الغربية (الامريكية على وجه الخصوص)، وقد عبر عن خطورة هذا الأمر فوكنز وزير الخارجية الكندي السابق، بقوله (لئن كان الاحتكار أمرا سيئا في صناعة استهلاكية فإنه اسوأ الى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر تثبيت الأسعار , وإنما تثبيت الأفكار أيضا).

إذ أن من سلبيات العولمة الثقافية تحويل الثقافة نفسها ومؤسساتها الى سلعة، وأمام إشاعة ثقافة العولمة ذات الطابع المؤمرك والمتجه الى إقصاء الثقافات الأخرى , من خلال قوتها المالية وقدرتها على الإنتاج والتوزيع، لا من خلال قيمتها الثقافية أو منافستها الثقافية.(عبد الرحمن، 2006)

ثالثًا –الاختراق الثقافي Cultural Breakthrough

إن حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ أدت وتؤدي تدرجيا الى فقدان الثقافة الأدنى لمقومات استمراريتها ومن ثم تفككها وانهيارها مما يخلق اشكالية كبرى على الصعيد الهوية , وعلى نمط الحياة الاجتماعية من جراء العولمة الثقافية أو ما يطلقون عليها الاختراق أو الغزو الثقافي .

ويمر الاختراق حسب (باية، 2016) في ثلاث آليات:

1. تخسر الدول النامية ثقافاتها بفعل ضغط اختراق واجتياح التيار الثقافي العالمي، التي تمثل مرحلة حيوية ودقيقة من استلاب الثقافات المختلفة، وجعلها تخدم مصالح الثقافة العالمية الغربية.
2. تعميم الانقسام والتفكك , والتشرذم الداخلي وإظهار الثقافة الوطنية في صورتها الضعيفة والعاجزة عن تقديم الشخصية الناجحة، بالمقابل تبرز ثقافة العولمة متفرقة وراقية.
3. بروز روابط وآليات تعمل على إيجاد قيم تساعد على الانتقال الى الثقافة العالمية، والعبور بالفكر الثقافي الى أبعد نقاط العالم، ذلك لأحداث نوع من التواجد الثقافي.

فاخطر النتائج المترتبة على العولمة، تلك المتصلة بمخاطر الاقتلاع الثقافي والخوف من فقدان الهوية لدى العديد من الشعوب والامم، فقد تمكنت وسائل العولمة من اختراق الحدود الثقافية انطلاقا من مراكز صناعة وترويج الثقافة السائدة ذات الطابع الغربي المؤمرك، عبر آليات التأثير الالكتروني، مستخدمة الصورة بدل الكلمة، لصالح اكتساح الفضاء الثقافي الذي يغزى بقيم الغالب الثقافية ونظرياته على حساب قيم الشعوب المغلوبة، مهددا إياه

بالانزواء والاحتماء بالتاريخ والتراث، أو الذوبان في خضم الثقافة السائدة والضياع في تيارها الجارف. (باية، 2016)

رابعا–الترويج لثقافة الاستهلاك Promotion of Consumption culture

في ظل اليات الهيمنة العالمية تحولت الثقافة الاستهلاكية إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي، إلى آليه فاعلة لتشويه البنى التقليدية، وتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والدينية، وذلك لإخضاعه نهائيا للقوى والمسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيا الى واقع الاحباط فيقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها. (ظاهر، 1993)

إذ يلعب التلفزيون دورا هاما في إنتاج ثقافة ترويجية تركز على استخدام الإعلان المعتمد على الصور المرئية، من أجل خلق علامة تجارية أو سلعية ذات قيمة، إذ تعني ثقافة (بيرجر كنج وبيبسي وكوكاكولا) عن عالمية هذه الثقافة الترويجية (باية، 2016).

خامسًا–التهوين من شأن اللغة العربية Underestimating the Arabic language

وإن كانت اللغة من أكثر الأنظمة الثقافية تمثيلا للخصوصية الثقافية، فقد تأثرت اللغة بالعولمة حيث نلاحظ أن لغة الحياة اليومية تنتشر فيها كثير من المفردات الأجنبية يضاف إلى ذلك انتشار تعلم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل نظمنا التعليمية، وذلك اتساقا مع متطلبات سوق العمل في عصر العولمة، مما يعني حصار اللغة العربية حاضرا ومستقبلا. (العصيمي، 2010).

المحور الثالث: أثر العولمة على سياسة الدول

حركة عولمة السياسة تتجسد في وقائع وظواهر عديدة وتأخذ تجليات كثيرة على أرض الواقع، ربما كان في مقدمتها ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي، وظاهرة أن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت اليوم مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، وظاهرة التدفق الحر وغير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي، وظاهرة تمدد السياسة خارج نطاق الدولة القومية، وظاهرة لحضنة السياسة، وظاهرة الزيادة غير المسبوقة في الروابط السياسية بين الدول والمجتمعات والأفراد، وظاهرة لبرلة الثقافة السياسية وصعود النموذج الفكري والسياسي الليبرالي على الصعيد العالمي، وأخيرا ظاهرة الأمركة التي قطعت شوطا مهما على أرض الواقع خلال السنوات العشر الأخيرة، وهذه الظواهر وغيرها من المستجدات والإيحاءات تجسد معا حركة عولمة السياسة ، وتوحي ببعض المعاني المختلفة للعولمة السياسية. (عبد الله، 2002)

والعولمة السياسية يعني التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة، طبعا العالم كما هو قائم على أرض الواقع ليس وحدة سياسية واحدة، ومن الصعب أن يتحول في المستقبل المنظور الى وحدة سياسية واحدة، العالم المعاصر يتكون من وحدات سياسية بعضها منفصل ومنعزل ومتفاعل مع بعض، ولا يزال العالم، على الرغم من كل الحديث المتزايد عن القرية العالمية , مجزئا أكثر مما هو موحد سياسيا، لكن التجزئة والعزلة السياسية في طريقها الى التراجع السريع وربما النهائي، ما يحدث على أرض الواقع هو بروز مجال سياسي عالمي يكبر ويزداد حضورا وتأثيرا، ويتمحور اساسا حول العالم الواحد وليس حول الدولة أو الوحدات السياسية المنغلقة، في

المجال السياسي العالمي الدولة ليست وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها. ستظل الدول نظريا تدعي بهذه الوظائف والمسؤوليات، وسوف تتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي وعلى أرض الواقع لم تعد الدولة الاَن ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية، كما كانت تفعل قبل 300 سنة الاخيرة. (عبد الله، 2002).

نموذج: تسريبات" أوراق بنما "ودلالاتها بالنسبة لمسألتي الدولة والسيادة:

في مطلع أبريل2016، تم الإعلان عن الفضيحة التي عرفت إعلاميا باسم تسريبات "أوراق بنما"، وذلك بنشر تحقيقات وتقارير صحفية، استنادا إلى تحليل نحو (11.5) مليون وثيقة تخص شركة" موساك فونسيكا -Mossack) " (Fonseca للمحاماة والاستشارات القانونية(مقرها بنما) وكانت هذه الوثائق قد سربت بواسطة مجهول لصحيفة" زود دويتشه تسايتونج" الألمانية منذ نحو عام. وقد طلبت الصحيفة المساعدة من "الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين" من أجل تحقيق الوثائق وتحليلها، ووزعها الاتحاد بدوره على نحو (400) صحفي ينتمون إلى نحو (107) مؤسسات صحفية موزعة على نحو (78)دولة، وتعد شركة موساك فونسيكا "رابع أكبر شركة في مجال خدمات" الأوفشور" على مستوى العالم، وهي تعمل في بنما منذ نحو (40) عاما، ولها فروع في نحو (35) دولة. (ابراهيم، 2016)

وقد كشفت" أوراق بنما "عن مدى الاختراق الذي تتعرض له الدولة الوطنية في الوقت الراهن، حيث أكدت أن نحو (140) من المسؤولين السياسيين، الحاليين والسابقين، في بلدان عديدة منتشرة عبر العالم، وغيرهم من

المشاهير في مجالات المال والرياضة قد هربوا أموالا من بلدانهم، من خلال الشركة المذكورة، وذلك عبر قيامها بتأسيس شركات الأوفشور (Offshore Companies)و" الشركات الوهمية (Shell Companies) لعملائها في دول ومناطق تعتبر بمثابة" جنان ضريبي"، حيث تتميز بعدم فرض ضرائب، أو وجود ضرائب محدودة جدا في أفضل الأحوال .وبذلك يستطيع أصحاب الأموال السوداء تبييضها عبر قنوات مشروعة في ظاهرها على الأقل، لعلها والتهرب من دفع الضرائب أو تجنب دفعها، فضلا عن إدارة استثماراتهم بطرق سرية، من خلال هذه الشركات الوهمية، حيث لا تظهر في مكاتبات الشركات ومراسلاتها أسماء أصحاب الأموال الحقيقيين. وفى هذا السياق، كشفت الوثائق عن أن شركة" موساك فونسيكا" أدارت على مر السنين أكثر من (300) ألف شركة، وأن عملاء الشركة ينتمون إلى أكثر من (100)دولة. (ابراهيم، 2016).

وتباينت ردود الأفعال على فضيحة تسريبات" أوراق بنما"، والتي تعد الأكبر في التاريخ، حيث استقال رئيس وزراء أيسلندا، ديفيد جونلوجسون، بعد أن كشفت الوثائق عن تورطه مع زوجته بتأسيس شركة في الجزر العذراء البريطانية ليخفى من خلالها ملايين الدولارات .وأعلن رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، إقراراته الضريبية على أثر ورود اسم والده في التسريبات .كما أن هناك حكومات فتحت تحقيقات، وذلك على غرار ما حدث في كل من فرنسا وإسبانيا وأستراليا وبنما وغيرها .وبالمقابل، هناك من المسؤولين من نفى صحة المعلومات المتعلقة به، وذلك على نحو ما فعل الرئيس الروسي بوتين، وهناك من تجاهل الأمر كلية كما هو الحال في الدول العربية– باستثناء تونس– التي وردت أسماء بعض مسؤوليها في الوثائق.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول إن التسريبات وتوابعها، والطابع السري الذي يحيط بأنشطة شوكة" موساك فونسيكا "قد كشف عن عدة دلالات هامة تتعلق بالدولة الوطنية وسيادتها في الوقت الراهن:

1. أن هناك حالة من الاختراق تتعرض لها الكثير من دول العالم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وذلك على أكثر من مستوى .فبعض أجهزة الدولة ومؤسساتها وقوانينها يتم التلاعب بها من قبل مسؤولين سياسيين وغيرهم من الفئات التي تدور غالبا في فلك السلطة، مما يسمح بخروج أموال من هذه الدولة أو تلك بطرق غير قانونية، أو تبدو قانونية في ظاهرها فقط، وهو أمر لا يمكن فهمه بمعزل عن شبكات الفساد على مستوى الدولة، وهي مرتبطة بشبكات الفساد العالمي المتغلغلة في كثير من دول العالم.(ابراهيم، 2016)
2. أن الشركات الوهمية التي تمثل الجانب الأهم في أنشطة شركة" موساك فونسيكا "وغيرها من الشركات العالمية العاملة في هذا المجال، تمثل "الجانب المظلم في النظام المالي الدولي"، حسب" منظمة الشفافية الدولية"، لاسيما أن الشركة المذكورة هي واحدة من مئات الشركات العاملة في هذا المجال، كما أن بنما هي واحدة من بين العشرات من الملاذات الضريبة الآمنة .وحسب بعض التقديرات فإن نحو(8 %) من ثروة العالم، أي ما يقدر بنحو (7,6) تريليون دولار أمريكي موجودة في ملاذات ضريبية. وبذلك تمثل الشركات الوهمية وسيلة لتبييض أموال تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، واستثمارها لصالح أصحابها بطرق سرية. (ابراهيم، 2016)
3. أن تسريب" أوراق بنما "وإعلانها عالميا يكشف في حد ذاته عن مظهر آخر من مظاهر الاختراق والانكشاف، التي تعاني منها الدولة الوطنية

في الوقت الراهن، لاسيما أنه جرت خلال السنوات القليلة الماضية تسريبات أخرى عديدة ذات طابع عالمي، على نحو ما سبق ذكره .وفى هذا السياق، ذكرت شركة "موساك فونسيكا" أنها تعرضت لعملية قرصنة معلوماتية. عليه، فإن الدولة في" عصر التسريبات "أصبحت أكثر عرضة لنزع أسرارها وكشف وثائقها. وقد أصبحت عمليات التجسس الإلكتروني والقرصنة المعلوماتية منتشرة على نطاق واسع، وطالت مواقع إلكترونية يفترض أنها تتمتع بحماية عالية، مثل مواقع وزارتي الدفاع والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. (ابراهيم، 2016)

4. اَن التباين في ردود الأفعال على تسريبات" أوراق بنما "يكشف عن حقيقة الفجوة القائمة بين نوعين من الدول .فهناك الدول الديمقراطية التي شهدت أشكالا مختلفة من الاحتجاجات والاستقالات وفتح التحقيقات لاستجلاء الحقيقة، وهناك الدول غير الديمقراطية التي مر فيها موضوع التسريبات مرور الكرام. وبالتالي، فإن الحديث عن الدولة والسيادة في" عصر التسريبات "لابد أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التمييز بين النوعين من الدول.

وبالإضافة إلى التسريبات على المستوى العالمي، فقد تزايدت ظاهرة التسريبات على المستوى الوطني في عديد من الدول، خاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية، وتشهد حالات من الانفلات الأمني والتآكل المؤسسي. وقد تستخدم التسريبات على المستوى الوطني كأداة في الصراعات السياسية، أو الحملات الانتخابية، أو التنافس الاقتصادي. وفى هذا السياق، شهدت مصر عقب ثورة 25 يناير الكثير من التسريبات التي طالت نشطاء سياسيين، مع ما مثلته هذه التسريبات من انتهاك للدستور والقانون، وأصبح السؤال المطروح: هو كيف وصلت هذه التسريبات إلى بعض الإعلاميين؟ ولماذا لم

تتحرك أجهزة الدولة ومؤسساتها لوقف هذا المسلك الذي يمثل انتهاكا للدستور؟ كما شهدت مصر أيضا خلال السنوات القليلة الماضية ظاهرة أوشكت أن تكون فريدة على مستوى العالم، وهي تتمثل في تسريبات امتحانات الثانوية العامة على نطاق واسع، ونشرها على الإنترنت، الأمر الذي وضع أجهزة الدولة ومؤسساتها في حالة من الحرج والإرباك. (ابراهيم، 2016)

الخلاصة

من خلال دراسة أثر العولمة على السيادة الوطنية للدولة توصل الباحث الى مجموعة من النتائج يمكن حصرها بالتالي:

1. عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين. أي الأسواق المالية، والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود.
2. إن العولمة بإشكالها ومظاهرها المختلفة تؤدي إلى الحد من سلطة الدولة وهشاشتها، أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة وخاصة الاقتصاد.
3. ظهور مؤسسات اقتصادية كونية تحل محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية. والسماح للشركات متعددة الجنسيات في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثماراته من مفاهيم وفلسفات تغاير الهوية الوطنية للدولة.
4. تقييد هامش السياسات الاقتصادية الوطنية بعدم تجاوز المصالح الاقتصادية العالمية، وتقليص مساحة القطاع العام ونظم الرقابة الحكومية، مقابل زيادة دور القطاع الخاص والمحلي والأجنبي.
5. فقدان الدولة لدورها بشكل متسارع من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء، وتحدد مجال حركة كل شيء. وتحول دورها إلى مجرد

أداة لحفظ الأمن، وتقدم الخدمات العامة بأقل التكاليف بالنسبة لأصحاب رأس المال.

6. تزايد دور جماعات الضغط العالمية كالمنظمات العالمية في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة والرأي في التأثير على صناع القرار في كثير من الدول، بما يخدم أهدافها ومصالح الدول الكبرى التي تزعمها.
7. انتشار القيم والأفكار الليبرالية التحررية التي تختلف عن أخلاقنا وقيمنا وعقيدتنا الإسلامية، التي تعد حراستها إحدى وظائف الدول الإسلامية الرئيسية.

التوصيات

من خلال مفهوم أثر العولمة وأنماطها وتحدياتها على سيادة الدولة، يمكن للباحث من تقديم عددا من التوصيات تحد من مدى خطورة العولمة على المواطن في العالم العربي والإسلامي، والتي يمكن إتباعها كالتالي:

1. تطوير المناهج العلمية لتشتمل على قضايا العصر الأكثر إلحاحاً، وخصوصاً تلك التي تتعارض مع قيم المجتمع بما يؤدي إلى ترسيخ عقيدة الإيمان بالله، وتأكيد قيم العلم، والحرية والإنتاج، وإقامة مشاعر السلام والأمان في عقول البشر.
2. التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس ودعم الخصوصية الثقافة لكل شعب في نفوسهم وعقولهم، وإيجاد الحصانة الثقافية التي تحول دون تأثير مختلف الآليات الحديثة، التي تستخدمها الدول المهيمنة لمحو الهويات الثقافية المخالفة للثقافة الغربية.

3. مواجهة الثورة التكنولوجية والتدفق المعرفي المتزايد بانتقاء النافع من المعلومات، والقدرة على استخدام المعارف في إنتاج أفكار جديدة ومواد جديدة.
4. إنتاج البرامج والأفلام الهادفة، وبثها من خلال الأقمار الصناعية التي يجب أن نسعى لامتلاكها؛ لمقارعة ما يمس حياتنا الثقافية والدينية والاجتماعية.
5. تعزيز مكانة اللغة العربية في نفوس أبناء الأمة، إذ تعد اللغة العربية من العناصر الأساسية في استمرارية الثقافة العربية؛ لأنها مستودع تراث أمتنا العربية الإسلامية بما تحمله في طياتها من خبرات وفكر ومضامين.
6. ولمواجه الآثار الاقتصادية للعولمة ينبغي ضرورة تطبيق مفاهيم الشريعة الإسلامية؛ وذلك لأن الإسلام نمطه الاقتصادي الخاص ينافي تماماً النمط الاقتصادي الرأسمالي، فمبدأ الإسلام وبكل ما فيه قائم على أساس الرحمة والهداية والرأفة بالبشرية، وليس الجشع والاستغلال كما هو التفكير الرأسمالي، ولكن هذا النمط لا يمكن أن نرى تكامله ونجاحه إلا بعد أن تتبناه دولة فتطرحه كنظام عالمي بديل.
7. اما بالنسبة لمواجه الخطر السياسي، فيقترح الباحث ضرورة عمل تحالف عربي يضم عددا من الدول للوقوف صفا واحدا في وجه التحديات الدولية والتكتلات الاقتصادية.

المراجع

اولا: المراجع العربية

1. يوسف , بعيطيش (2017)، " اشكالية السيادة الوطنية في ظل العولمة، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، ع (11)، ص 59 – 72 .
2. عبدالله , عبد الخالق , (2002)، " عولمة السياسة والعولمة السياسية " المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، قسم العلوم السياسية، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين، مج (24)، ع (278)، ص 22-35 .

3. ابراهيم، جيلان محمد، (2016) , " اثر العولمة على سيادة الدولة , مجلة الاستواء، جامعة قناة السويس –مركز البحوث والدراسات الاندنوسية، ع (3)، ص 287-302.
4. عقيل، وصفي محمد عبد، (2011)، " اشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة"، اربد للبحوث والدراسات القانون، جامعة اربد الاهلية، مج(15) ع (1)، ص 301-344.
5. الاسدي، وداد مهدي هادي، (2014)، " السيادة الوطنية والوسائل السلمية لتسوية المنازعات، مجلة جامعه الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة – كلية القانون، مج (7) ع (18)، ص 252-290.
6. بشير، حكمت، (2006) " السيادة في عالم متغير"، منشورات مكتبة الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني.
7. ابراهيم، اوس خليل، (2006) "أثر المتغيرات القانونية في مبدأ سيادة الدولة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، الجامعة المسنصرية.
8. محمد، حازم (2006)، "المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، مكتبة الاداب، القاهرة.
9. الشكري، علي يوسف، (2004)، " مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية "، ايتراك للنشر والتوزيع.
10. الذرب، عبد الامير، (2006)، القانون الدولي العام، الطبعة الاولى دار تنسيم.
11. العطية، عصام، (2006)، " القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، العاتك للنشر.
12. خضر، لطيفة ابراهيم، (2006)، " الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، الطبعة الاولى، عالم الكتب، القاهرة.
13. حجازي، احمد مجدي (2005)، " العولمة بين التفكيك واعادة التركيب، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية، القاهرة.
14. الخزرجي، ثامر كامل والمشهداني، ياسر علي، (2004)، " العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن.
15. اسماعيل، فضل الله محمد، (2008)، " العولمة السياسية وانعكاساتها وكيفية التعامل معها "، دار الجامعة الجديدة، مصر.
16. ابن مفورة، جنات (2017)، " اليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، ع (47)، ص 395-405.
17. العصيمي، عبد المحسن بن احمد، (2010)، " العولمة في عالم متغير"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض.
18. ظاهر، مسعود، (1993)، " الثقافة العربية ومواجهه المتغيرات الدولية الراهنة "، الفكر العربي المعاصر، بيروت.
19. عبد الرحمن، عواطف، (2006)، " الاعلام والعولمة البديلة، طبعة الاولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
20. باية، سيفون، (2016)، " من ثقافة العولمة الى عولمة الثقافة "، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ع(23)، ص 75-88.
21. ليلية، علي، (2006)، " تأملات في ظواهر الاحياء الديني والعنف، الطبعة الثانية، المكتبة المرية.
22. مصطفى، ياسر بسيوني محمد، (2013)، " الحكومة العالمية، وحكومة الدولة المعاصرة، دراسة مقارنة في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

23. خير الدين، شمامة، (2005)، " العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل ": دراسة لأفاق القانون الـ 21، من حدود القانون الدولي الى مجاهل النظام العالمي الجديد، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة.
24. ابو سعدة، حافظ، (2011)، " أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الانسان، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، القاهرة.
25. ابراهيم، حسنين توفيق، (2016)، " الدولة والسيادة في عصر التسريبات، مجلة الديمقراطية، مج (16)، ع (63)، ص 42-52.

ثانيا: المراجع الاجنبية

1) Andrews, Daved M. (1994) Capital Mobility and State Autonomy: Toward A structural theory of international Monetary Relations. International Studies Quorterly 38:2 (JUNE). P198 213.
2) Giddeens, Anthony. (1994) Beyond Right and Left: The Future of Radical Politics, Cambridge University Press, p128-144.
3) Scholte, Jan Aart, (1995) Globalization and Modernity. San Diego, CA: ISA Contention, Apr, P15-20..